

تحرير السعر له انعكاسات سلبية حاضرا ومستقبلا

«المالية»: تثبيت زيادة سعر البنزين 25 إلى 35 فلساً.. ولا تحرير

وهو متوسط سعر برميل النفط الذي يحقق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في الموازنة. وبحسب بيانات نفطية، فإن الكويت تفقد يوميا قرابة 160 مليون دولار جراء تراجع أسعار النفط إلى حدود 20 دولارا للبرميل، مقارنة بمستوى 100 دولار الذي تحقق في وقت اسبق، وهو ما يعني خسائر سنوية قد تصل إلى 5,8 مليارات دولار في حال استمر السعر عن هذا المستوى.

النفط إلى الارتفاع، وهو قد يمثل أزمة في الشوارع الكويتية. 5- تأثير محدود على السلع الاستهلاكية جراء الارتفاع، «السيط» لسعر البنزين، مقارنة بتحريره. وذكر المصدر ان لهذه الأسباب السابق ذكرها أنفا استبعد قرار تحرير أسعار البنزين كما كان مقروا في الدراسة الأولية ملف الدعوم. ويصل سعر التعادل في الميزانية الجديدة 65 دولارا،

البرميل وانخفاض أسعار البنزين اصلا. 2- عدم تأثر خزينة الدولة بتحرير البنزين، حيث سيباع بأقل مما هو مقرر حاليا، وذلك لانخفاض أسعار النفط. 3- فرق قليل بعد رفع سعر البنزين، ولا يمثل «تكلفة كبيرة» لدى المواطنين، لذا ستكون هناك ردة فعل في البداية ثم يعتاد السوق على هذا السعر. 4- تحرير سعر البنزين قد يمثل أزمة بعد عودة أسعار

(للبنزين فئة الخصوصي) ليصل بحد أقصى إلى 100 فلس (كما انفردت «الانباء» بنشر ذلك في عددها بتاريخ 26 يوليو الماضي). وأضاف المصدر ان القرار الحكومي المزمع اتخاذه مع مطلع السنة المالية الجديدة برفع سعر البنزين وليس تحرير سبائتي لعدة أسباب تمت مناقشتها، وهي على النحو التالي: 1- التحرير لن يمثل قيمة مضافة للإيرادات في ظل الانخفاض الحاد لأسعار



السعر المحرر

قد يكون أقل من الحالي إذا استمرت أسعار النفط



مراجعة

محمود فاروق قال مصدر مسؤول بوزارة المالية لـ «الانباء»: إن القرار حول رفع الدعم عن البنزين استقر على عدم تحرير أسعاره بشكل تام، وإنما رفعه بشكل تدريجي. وأضاف المصدر ان اللجنة الوزارية الاقتصادية والنيابية المشكلة لدراسة ملف قضية الدعوم. وقال المصدر: إن الأغلبية تميل الآن إلى رفع سعر البنزين بحدود 25-35 فلسا

«العقاريين» يقترح تخصيص «سمسار» بالمعارض

الفترة المقبلة لحين التوصل إلى إصدار تشريع أو قانون حقوق المتجمع في العقود التي تتم من خلال المعارض العقارية التي تروج للعقارات الأجنبية في الكويت.

تسليم العقار للمشتري، بحيث يتم ذلك وفق ضوابط عالمية ومحلية تتم عبر تصديقات لبلد العقار الذي يتم بيعه بالسوق الكويتي. وأشار الغانم إلى أن تكون هناك إقرارات نافذة للجهاالة من الوسطاء «السماسرة»، تؤكد حقيقة المنتج العقاري وثبوت ملكيته للبايع، وكذلك للمشتري في الكويت، وذلك منعا لحدوث أي خلل أو احتيال في العقود، مؤكدا أن الشركة الأجنبية تنتهي علاقتها بالكويت عقب انتهاء العروض، ما يضع المشتري في الكويت امام مفترق طرق بين الصدق والخداع. وأوضح الغانم أن المقترح يسمح للوسطاء بالحصول على 1٪ على اجمالي قيمة العقد، مشيرا إلى أنه يطرح الى ان يصبح المقترح واحدا من الحلول التنظيمية التي يجب البسده بتطبيقها خلال

طارق عرابي كشف أمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم عن مقترح جديد تجري دراسته حاليا تمهيدا لرفعه الى وزارة التجارة والصناعة ويختص بتنظيم عمل المعارض العقارية المحلية التي تروج لعقارات خارجية. وقال الغانم في تصريح خاص لـ «الانباء»: ان المقترح الذي يعده الاتحاد إنما يهدف لضمان حقوق مترادي المعارض من يتعاقدون مع الشركات المشاركة بالمعرض والتي تروج لعقارات خارجية في السوق الكويتي. وأشار إلى ان المقترح يتضمن إلزام المعارض العقارية بتخصيص وسيط عقاري كويتي (سمسار) مرخص من «التجارة» ويحمل دفتر دلاية بخوله ربط التعاقدات مع الشركات الأجنبية لحين



قيس الغانم

4 مليارات دينار فقدها السوق بين 2014 و2015 قيمة الأسهم المرهونة لـ 4 شركات قيادية فقدت نحو 30٪ في 2015

البنوك المباشرة فيها أو في غيرها، والشركات القيادية الأربع خسرت ما بين (28٪ - 34٪) من قيمتها في عام 2015. وكانت النتيجة، هي أن قيمة تلك الأسهم المرهونة في بداية 2015 كانت بحدود 1199 مليون دينار، وبلغت في نهايته نحو 836 مليون دينار، أي فقدت نحو 363 مليون دينار، أو نحو 30,2٪ في ستة واحدة. وإذا أضف أثر هبوط قيمة بقية الأسهم المرهونة، المعلن عنها وغير المعلن عنها، والأسهم المملوكة مباشرة للبنوك، وما قد يحدث من هبوط للأصول العقارية المحلية نتيجة انحسار السيولة، والأسهم والعقار بمقلان صلب رهونات وملكية البنوك، تصبح هناك ضرورة لرؤى وسياسات استباقية لمواجهة الضرر المحتمل. والطيب في الأمر هو أن السياسة الاستباقية لدى المصارف، مثل المخصصات التحوطية، والهافش الكبير ما بين قيمة الأصول السوقية والقيمة المعتمدة للرهن، يتحان ما يكفي من وقت للتعامل المسبق مع ما يمكن أن يحدث، ولكنه وقت لا ينفع إن انتظرنا دون عمل حتى نفاذه.

قال تقرير الشال الاقتصادي ان العادة جرت على أن تحقق الأسهم الصغيرة والرخيصة معدلات نمو أعلى لأسعارها في زمن نشاط البورصة، والعكس أيضا صحيح في أحوال الركود، لكن ذلك ما لم يحدث في 2015، حيث ان خسارة هبوط القيمة طالت الأسهم القيادية بنسب أعلى في 2015، وهو عام ركود وانحسار في سيولة البورصة. ولفت التقرير إلى ان نتائج أداء 2015 تشير إلى ان المعدل العام لهبوط القيمة لكل السوق الشامل لـ 189 شركة مدرجة مشتركة ما بين عامي 2014 و2015، بلغ 12,9٪، بفقدان كل السوق 3,8 مليارات دينار من قيمته. بينما فقدت 15 شركة يشملها مؤشر كويت 15 وتبلغ قيمتها السوقية نحو 60٪ من قيمة كل شركات السوق، نحو 14,4٪، وترتفع نسبة فقدان القيمة عن هذا المعدل، لو استبعدنا ثلاث شركات ضمن تلك المجموعة اكتسبت فيما مضى خلال العام بنحو 52,3٪ لشركة «VIVA»، و12,7٪ لبنك «يوبان» 12,6٪ لشركة «الجباني». وأضاف التقرير انه تم عمل اختبار رقمي على ما هو منشور من أسهم مرهونة لأربع شركات قيادية، وهو لا يمثل كل المهون، ولا ملكية

الكويتيين بالخفجي ومسواتهم لكل العاملين طموحاتهم ويكمل مسيرة انجازات القائمة التي بدأتها في الدورة السابقة. وأوضح أن الهدف الأساسي للقائمة هو رعاية مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم والعمل على تحسين أحوالهم المادية والاجتماعية وتمثيلهم في كل الأمور المتعلقة بشؤون عمل العمال في عموم قطاعات الشركة سواء في المكتب الرئيسي أو المنطقة المقسومة في الوفرة والخفجي التي يعتبرها الكثير من المشاق والصعاب. وقال العقيل إن قائمة «التغيير» استطاعت بتضافر جهود أعضائها خلال الدورة السابقة ان تجد حولا ناجحة لكثير من مشاكل العمال انطلاقا من الإنجازات التاريخية التي حققتها القائمة مثل بدل الطريق وبسبل طبيعة العمل (بائس رجعي) وزيادة بدل الطريق للعاملين ب «أم قدبر» واحتساب بدل الإضافي، وفقا للأجر الشامل وتطبيق ميزة البونص السنوي للخفجي وعلاوة التميز لإنتاج الوفرة وضم مدد الخدمة للعاملين بالمكتب الرئيسي والخفجي والوفرة وإعادة احتساب مكافأة نهاية الخدمة لهم، ووقف نظام البصمة وتحقيق امتيازات التبعية القانونية للعاملين

بنكان يتقدمان لإصدار صكوك



محمود فاروق

قال مصدر مصرفي لـ «الانباء» ان مصرفين إسلاميين تقدموا إلى بنك الكويت المركزي للحصول على موافقة لإصدار صكوك خلال هذه السنة. وكانت اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال فتحت الطريق أمام البنوك الإسلامية لطلب إصدار الصكوك، وكان أولها إعلان بنك بوبيان مؤخرا عن حصوله على موافقة أولية من بنك الكويت المركزي لإصدار صكوك بحدود 250 مليون دولار بهدف تعزيز قاعدة رأسماله والوفاء بالتزامات اتفاقيات

محمود فاروق

بازل 3. وقالت المصادر إن السوق سيشهد إصدار الصكوك بوتيرة أكبر من السنوات هذه السنة، بعد أن أصدر بنكا الوطني وبرنامج سندات في الفترة الماضية. وأغلقت الصكوك المطلوبة لتدعيم القاعدة الرأسمالية.

الانبعي.. مستشار اقتصادي لمحافظة «المرکزي»

محمود فاروق

أصدر محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل قرارا بتعيين سامي الانبعي مستشارا اقتصاديا للمحافظة، وتولى المستشار الاقتصادي الجديد مهامه واختصاصاته المنوطة بوظيفته اعتبارا من 24 يناير. وتوصف مهام المستشار الاقتصادي بالعمل المنفرد ضمن الصلاحيات المخولة له، ويقوم باقتراح السياسة الاقتصادية والآليات والأساليب المناسبة للتعامل معها، وتقديم الاستشارات الاقتصادية، وإعداد الدراسات ذات العلاقة بما يحقق تنفيذ السياسات الاقتصادية المقررة والخطط والبرامج المعتمدة والجدوى الاقتصادية للمشاريع المختلفة، والمشاركة في اللجان والفرق المتخصصة وتقديم الاستشارات اللازمة لتنفيذ مهامها، ومتابعة التطورات والمستجدات على الساحة الاقتصادية داخليا وخارجيا، وإدارة الرؤوسين وتنمية مهاراتهم، بالإضافة إلى وضع الخطوط العريضة للخطط الاقتصادية المختلفة وفقا للسياسات العامة المقررة بهذا الخصوص.

برنامجا انتخابيا لكي يحقق لكل العاملين طموحاتهم ويكمل مسيرة انجازات القائمة التي بدأتها في الدورة السابقة. وأوضح أن الهدف الأساسي للقائمة هو رعاية مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم والعمل على تحسين أحوالهم المادية والاجتماعية وتمثيلهم في كل الأمور المتعلقة بشؤون عمل العمال في عموم قطاعات الشركة سواء في المكتب الرئيسي أو المنطقة المقسومة في الوفرة والخفجي التي يعتبرها الكثير من المشاق والصعاب. وقال العقيل إن قائمة «التغيير» استطاعت بتضافر جهود أعضائها خلال الدورة السابقة ان تجد حولا ناجحة لكثير من مشاكل العمال انطلاقا من الإنجازات التاريخية التي حققتها القائمة مثل بدل الطريق وبسبل طبيعة العمل (بائس رجعي) وزيادة بدل الطريق للعاملين ب «أم قدبر» واحتساب بدل الإضافي، وفقا للأجر الشامل وتطبيق ميزة البونص السنوي للخفجي وعلاوة التميز لإنتاج الوفرة وضم مدد الخدمة للعاملين بالمكتب الرئيسي والخفجي والوفرة وإعادة احتساب مكافأة نهاية الخدمة لهم، ووقف نظام البصمة وتحقيق امتيازات التبعية القانونية للعاملين

تلغي ترخيصين لشركتين الأسبوع الجاري «التجارة» تصدر قرارات إلغاء تراخيص شركات مخالفة قريبا

عاطف رمضان قالت مصادر مطلعة في تصريح لـ «الانباء» إن وزارة التجارة والصناعة بصدد إصدار قراراتين خلال الأسبوع الجاري لإلغاء ترخيصين لشركتين مخالفتها قانون الشركات التجارية. وأضاف المصدر ان القرارات الوزارية لإلغاء تراخيص 10 شركات خلال الأسبوع المقبل. وتوقعت المصادر نشر قانون الشركات التجارية الجديد في الجريدة الرسمية اليوم،

حيث أقر مجلس الأمة مؤخرا هذا القانون وتم إلغاء المادة 175 والفصل السادس الخاص بالسندات والصكوك التي كانت في القانون السابق. وكشفت المصادر عن انتهاء القطاع القانوني بالوزارة من 120 مادة من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات، حيث تم تنقيحها وتحديثها بما يتواءم مع أحكام القانون الجديد وبما يواجه ما نشأ من مشكلات في ظل القانون السابق. وتوقعت المصادر ان ترسل الوزارة اللائحة الجديدة لقانون الشركات لبعض الجهات مثل غرفة تجارة وصناعة الكويت لإبداء رأيها في اللائحة.

العقيل: نسعى لتحقيق المزايا الأكبر فائدة للعاملين قائمة «التغيير» تخوض انتخابات نقابة «نفط الخليج»

صرح مرشح قائمة «التغيير» لانتخابات نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج فؤاد العقيل بأن القائمة قررت خوض المنافسة لانتخابات مجلس إدارة النقابة للدورة 2016-2019 المقرر عقدها في فبراير المقبل، وقد شملت القائمة فسي صفوفها مختلف التوجهات وكل قطاعات الشركة باختلاف مواقعها، مؤكدا ان قائمة «التغيير» هي بمنزلة واجب ووعود التزام منا تجاه جميع العاملين بالشركة، مبينا ان شعار القائمة هو «الإنجازات تحدث».

وقال العقيل إن قائمة «التغيير» استطاعت بتضافر جهود أعضائها خلال الدورة السابقة ان تجد حولا ناجحة لكثير من مشاكل العمال انطلاقا من الإنجازات التاريخية التي حققتها القائمة مثل بدل الطريق وبسبل طبيعة العمل (بائس رجعي) وزيادة بدل الطريق للعاملين ب «أم قدبر» واحتساب بدل الإضافي، وفقا للأجر الشامل وتطبيق ميزة البونص السنوي للخفجي وعلاوة التميز لإنتاج الوفرة وضم مدد الخدمة للعاملين بالمكتب الرئيسي والخفجي والوفرة وإعادة احتساب مكافأة نهاية الخدمة لهم، ووقف نظام البصمة وتحقيق امتيازات التبعية القانونية للعاملين

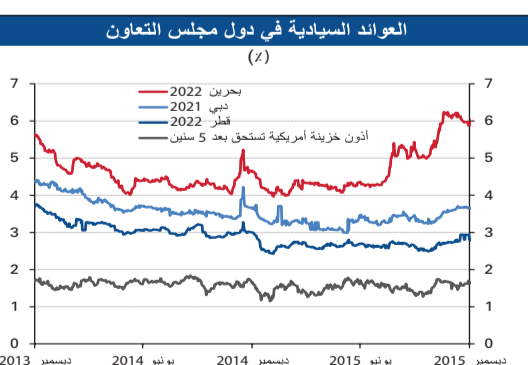
فؤاد العقيل

السعودية الأعلى إصدارا بـ 31 مليار دولار في 2015

«الوطني»: الكويت «خارج سرب» إصدار السندات السيادية الخليجية

استحقاق إلى 5 إلى 6 سنوات خلال النصف الأول من 2015 على خلفية تعافي أسعار النفط واستقرار الاقتصاد العالمي، إلا ان معظمها قد ارتفع لاحقا بحلول منتصف العام تماشيا مع وتيرة أسعار الفائدة عالميا، إلا أن أغلبها قد انتهت العام عند نفس مستوياتها التي بدأت فيها العام أو متراجعة عنها. وأضاف تقرير «الوطني» ان السندات الخليجية التقليدية القائمة قد ارتفعت بواقع 13٪ على أساس سنوي في أواخر 2015 بعد ان تباطأ نموها مدة عامين متتاليين، ومع ارتفاع أسعار الفائدة من المحتمل أن يتناقص الفارق بين تكلفة الائتمان المصرفي والسندات أو العكس ما قد يؤدي بدوره إلى ارتفاع نشاط الإصدارات في كل القطاعات الاستثمارية لتحسن الإقبال على أدوات الدين في المنطقة.

الأخرى أسواق أدوات الدين في 2015، فقد أصدرت كل البحرين وعمان سندات تنمية حكومية وصكوك بقيمة 3,9 مليارات دولار و2,95 مليار دولار على التوالي، بينما استمرت قطر في إصدار سندات الحكومية المعتادة، وكان الكويت الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تصدر أي سندات سيادية طويلة الأجل خلال 2015. وكذلك رفعت البحرين سقف أدوات الدين السيادية وطورت من آلياتها لإدارة أدوات الدين، فيما تقدمت الكويت لإصدار تشريع قانون يسمح لها بإصدار الصكوك السيادية كما تنظر حاليا في تطوير آليات الإصدار من خلال وزارة المالية. وأشار التقرير إلى انه على الرغم من تراجع معظم العوائد على أدوات الدين السيادية الخليجية لفترة



شهدت أول سندات لها منذ 2007، فقد ارتأت السلطات السعودية اللجوء للسوق المحلي لأدوات الدين من أجل الحفاظ على خطط الإنفاق وتخفيف الضغوطات التي تواجهها احتياطياتها الأجنبية، فقد أصدرت السعودية حتى الآن أدوات دين محلية بقيمة 31 مليار دولار في 2015 وتزوي إصدار المزيد من 2016. كما توجهت أيضا معظم دول مجلس التعاون الخليجي

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان عوائد أدوات الدين السيادية الخليجية شهدت تقلبات خلال 2015، لكنها استطاعت أن تسجل ارتفاعا بحلول النصف الثاني من العام على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية والتراجع المستمر في أسعار النفط، ولكن بصورة عامة كانت العوائد ثابتة أو عند مستويات أقل مما كانت عليه في بداية العام. وأوضح تقرير «الوطني» انه تمت الاستعانة بالسندات السيادية في أسواق أدوات الدين لغرض تمويل العجز في الميزانية، ومن المتوقع ان تزداد الحاجة للتمويل تماشيا مع التوقعات بشأن تسجيل عجز في ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين 2016 و2015. وتصدرت السعودية نشاط الإصدارات، إن

استعانة الدول الخليجية بإصدار السندات العجز بالميزانيات

إعلان تذكيري

تعلن شركة وربة للتأمين (ش.م.ك.ع) عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة (2016 - 2019) لأعضاء مستقلين وغير مستقلين

وذلك اعتبارا من يوم الأحد الموافق 2016/1/24 ولمدة أسبوعين، فعلى الراغبين ممن تتوافر لديهم الشروط الواردة في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وكذا تعليمات وقرارات هيئة أسواق المال مراجعة مقر الشركة الرئيسي الكائن في برج وربة للتأمين - شارع أحمد الجابر - أثناء ساعات الدوام الرسمي من 7:30 صباحاً - 3:00 مساءً - دور (11) - قطاع الحوكمة والمخاطر والالتزام.

مصطحبين معهم المستندات المطلوبة وذلك لتعبئة النماذج اللازمة والتي تثبت توافر الشروط المنصوص عليها بتعليمات هيئة أسواق المال بشأن قواعد الكفاءة والنزاهة.

تليفون: +96522914186 - فاكس: +96522914181